المعوقات الثقافية لمساهمة المرأة الجزائرية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

أ. لحول فايزة جامعة حسيبة بن بو علي / شلف
أ. جمعي فاطمة الزهراء جامعة حسيبة بن بو علي / شلف

ملخص الدراسة

تعتبر الجزائر من دول العالم الثالث السائرة في طريق النمو، و التي عرفت تحولات في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية.

و لا يمكن بأي شكل من الأشكال تجاهل دور المرأة في العملية التنموية بعدما وصلت إلى مناصب مختلفة وساهمت بمجهودها في تطور مجتمعها و تقدمه، لكن رغم كل الانجازات والمكتسبات التى تحققت للمرأة الجزائرية فى العقود الأخيرة تظل قضية المشاركة الاقتصادية و الاجتماعية للمرأة تمثل إشكالية تؤثر على معدلات التنمية بالجزائر.

فإذا ألقينا نظرة على واقع المرأة في مجتمعنا ومدى مساهمتها في عملية التنمية المنشودة فإننا نجدها تواجه العديد من العقبات التي هي بالأصل نتاج الموروث الثقافي و تأثيره المباشر و غير المباشر على تمكين المرأة و فعالية أدائها.

لذلك فإن الدراسة الحالية تهدف إلى محاولة الكشف عن تحديات مساهمة المرأة في مجالات التنمية، التي تنشدها الجزائر من خلال مختلف برامجها التنموية في المجالات الاقتصادية الاجتماعية و السياسية، و محاولة الوقوف على أهم تلك العقبات و ايجاد حلول لها.

Absract :

Algeria is one of the third wold countries on the way of development and wich knew various changes pratically in various dommaine economic social and political.

The main objective of the study is to enhance the role of the women in devlopment in terms of the current trends and identify cultural obstacles to women's participation in social and economic development .

المعوقات الثقافية لمساهمة المرأة الجزائرية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

مقدمة:

إن أهم ما يميز شعوب العالم النامي اليوم هو الطموح الكبير نحو التقدم و الارتقاء و تحقيق أفضل معدلات الحياة الإنسانية و بمعنى أخر تتسم هذه الشعوب بالطموح التنموي حيث أصبحت التنمية شغلها الشاغل و أملها في الخلاص من كل مظاهر و أسباب التخلف الذي عاشته لعشرات السنين، إما بسبب الاستعمار الذي هيمن على معظم شعوب العالم الثالث أو بسبب الرجعية المحلية في هذه البلدان نفسها التي عملت على قيام بنى اجتماعية_ اقتصادية مشوهة تعتمد أكثر على العلاقات الاستغلالية و السيطرة و التبعية. (1)

و إذا كان ثمة اتفاق عام على أن خطط التنمية المنشودة في أي قطر نام ينبغي أن تركز على محددين أساسيين هما: تراكم رأس المال و العنصر البشري باعتبارهما الممر الاجباري لأي عملية تنموية(2)، فإننا و من منطلق هذه الورقة سنركز على العنصر البشري و بالتحديد على دور المرأة في التنمية و ما يقابله من تحديات، خاصة ما يتعلق منها بالجانب الثقافي فالعنصر الثقافي في المجتمع من أهم العوامل التي يؤدي إغفالها إلى إعاقة العملية التنموية.

فإذا كانت المرأة في المجتمع تشكل قوة لا يستهان بها من حيث العدد، فمن البديهي القول بأنه لا يمكن استبعاد هذا العدد أو عزله عن المشاركة في عملية التنمية، إذ لا تنمية أو حضارة أو تقدم دون مشاركة جميع أفراد المجتمع، و من البديهي أن الوصول إلى المشاركة المثلى للمرأة في التنمية يتطلب توفير مجموعة من المقومات منها: الذاتية كالتعليم، التأهيل و التدريب و الوعي الاجتماعي بالإضافة إلى المقومات الخارجية: من قاعدة عمل اقتصادية تتوفر فيها فرص العمل المناسبة كما تتوفر بجانبها مجموعة من الخدمات الاجتماعية المساعدة على دخول المرأة إلى الميادين المختلفة (3).

فإذا ألقينا نظرة على واقع المرأة في مجتمعنا ومدى مساهمتها في عملية التنمية المنشودة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية فإننا نجدها تواجه العديد من العقبات خاصة ما يتعلق بالموروث الثقافي و تأثيره على تمكين المرأة و فعاليتها في المجتمع.

وهنا يمكن أن نطرح التساؤل التالي: ما هي المعوقات أو العقبات التي تضعف أو تحد من مساهمة المرأة في عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في مجتمعنا الجزائري ؟

المرأة و التنمية وجهان لعملة واحدة فالنمو لم يعد يكتفي بإنعاش المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا فحسب، و إنما أصبح يهتم بتوزيع فوائده توزيعا عادلا بما يوفر للأفراد أسباب المشاركة و فرص اتخاذ القرار و العمل و تمكينهم من المساواة في كل مراحل النمو المنشودة، فالتنمية بصفة عامة عملية مقصودة هدفها و وسيلتها الانسان مهما اختلف جنسه (ذكرا أو انثى) فهي تسعى إلى تحقيق نمو متكامل اقتصاديا اجتماعيا وسياسيا و ديموغرافيا، باعتبار التنمية موارد مادية يقوم الانسان باستثمارها من خلال نظام اجتماعي سياسي يدرك ضرورة احداث النمو و يتفاعل معه و يخطط له (4).

و من الملاحظ أن مشاركة المرأة في التنمية تواجه عدة تحديات ، منها تحديات داخلية خاصة بالمرأة ذاتها وأخرى خارجية مرتبطة بالبناء الاجتماعي ونظمه وثقافته، مما دعا العالم بأسره إلى الاهتمام بقضية تمكين المرأة وإدماجها في التنمية المستدامة .

و يتفق كثير من علماء الاجتماع على أن إشكالية المرأة والتنمية ليست ذات قطب واحد ولا يمكن حلها بمساواتها بالرجل، وإنما تتمثل في القضاء على جميع أشكال وصور التمييز.

كما يتفق بعض الدارسين الاجتماعيين على أن هناك اتجاهات ثلاثة تتناول قضايا إدماج المرأة في التنمية منذ نهاية القرن العشرين للحفاظ على البناء الأسري ووظائفه.

الاتجاه الأول هو ما يسمى بنموذج التنمية البشرية المستدامة Human Development Sustained الذي يعني بتمكين جميع أفراد المجتمع وتنمية قدراتهم إلى أقصى حد ممكن من خلال التعليم والتدريب وخلق فرص عمل مناسبة .

ويركز **الاتجاه الثاني** على ظاهرة العولمة Globalization Phenomenon باعتبارها عملية كلية تشكل أبعادا اقتصادية ، وتكنولوجية ، واجتماعية وثقافية متداخلة ومترابطة فتتضمن العولمة في هذا الإطار بعدين أولهما فني تقني وثانيهما أيديولوجي فكري.

ويرتبط **الاتجاه الثالث** بتمكين المرأة الذي ظهر على يد عدد من مفكري دول العالم الثالث من النساء المنتميات إلي مجموعة Development Alternatives with Woman for New DAWN

Era التي تعني تنمية بمشاركة المرأة من اجل عصر جديد ، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن الإبعاد المجتمعية المتمثلة في العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تعمل على قهر واستغلال المرأة ترتبط بعوامل محلية وإقليمية ودولية تعمل على تكريس النظرة الدونية للمرأة وعدم قدرتها على المشاركة الفاعلة في التنمية.

وعليه ظهر اتجاه عالمي لتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية والسياسية، ومن نصيبها العادل من ثروات المجتمع المادية واللامادية. وترتب على ذلك أن تصبح أجندة المرأة واحدة من أهم حركات النظام العالمي، وتضمن مفهوم التنمية اضافة إلى المعايير الكمية الاقتصادية معايير اجتماعية قيمية كقياس مستوى الحريات العامة ، ودرجة المشاركة السياسية المتاحة والوصول إلى مراكز اتخاذ القرار .

كما يرتبط موضوع المرأة والتنمية بأبعاد مختلفة منها ما هو كمي ومنها ما هو كيفي وآخر مؤسسي، فتتأثر المرأة بكل ما يقدم إليها من خدمات اجتماعية ونوعيتها ، فسعت برامج العمل الدولية إلى وضع استراتيجيات عمل متعددة بدأت بهدف إزالة المعوقات التي تحول دون تحقيق العدالة والمساواة في مجالات التشريع والتعليم والعمل والصحة، ثم تطورت تلك الاستراتيجيات عند وضع الأهداف التنموية للألفية الثالثة ، هذه الأهداف فعلت دور المرأة في الأسرة والمجتمع على حد سواء.(5)

لكن و رغم كل تلك الجهود لا تزال المرأة تواجه العديد من التحديات في مجتمعنا التي تقف حاجزا بينها و بين المشاركة الفعالة في عمليات التنمية رغم كل طاقاتها و امكانياتها يمكن تلخيصها في مجموعة من النقاط مع مناقشة لبعض الآفاق فيما يلي:

1- لا يزال الجدل دائرا حول حقوق المرأة فى العمل بالرغم من توافر قاعدة عريضة من النصوص الفقهية والتشريعية الوضعية أو الدستورية المؤيدة لعمل المرأة، فالمجتمع لا يزال ينظر إلى المرأة باعتبارها تنتزع فرص العمل من الرجل من ناحية، مما ينعكس على تفعيل القوانين الوظيفية و تنفيذها على ارض الواقع فى صور متعددة منها ما تثبته الدراسات من تدنى راتب المرأة عن الرجل لنفس نوع الوظيفة والكفاءة والوقت وانحسار وظائف الكثير من النساء فى طبيعة أعمال من وجهة نظر المجتمع تتناسب وطبيعتها (ممرضة، مدرسة ابتدائي، طبيبة نساء وتوليد، تحاليل، مهندسة ديكور، مرؤوسة وليست رئيسة عمل). (6)

2- تتصف غالبية المجتمعات العربية بما فيها الجزائر بأنها مجتمعات ذكورية، تهيمن فيها صورة الرجل ككاسب للرزق و المرأة كربة منزل و واجباتها الاعتناء بشؤون الأسرة اليومية و رعاية الأطفال و تربيتهم...مع الاعتقاد بأن تعليم المرأة و عملها سيؤديان إلى تحملها أعباء و مسؤوليات تفوق قدراتها و إمكانياتها، و هي ليست بالأساس من واجباتها مما يتطلب منها

طاقات إضافية لتستطيع إنجاز كل ما يجب في الزمن المحدد و في أكمل وجه، أو ستضطر للتخلي عن الكفاءة في الأداء، وربما الاختيار بين أحد الدورين داخل أو خارج المنزل و هذه الأفكار هي فعلا ما يحد من مشاركة المرأة في التنمية المنشودة. (7)

3- خضوع المرأة لسلطة الأب و الأخ ثم الزوج في القرارات التي تخص التعليم أو اختيار نوعه و مدته، كما أنها ليست صاحبة القرار للالتحاق بالدورات التدريبية و كذلك فيما يخص اختيار المهنة.

فانخفاض دافعية الفتيات للانخراط فى الكليات العلمية فى الجامعات ، و مشاريع البحث والدراسات العلمية بتأثير الموروث الثقافي والعادات والتقاليد، فالنسبة الغالبة من الفتيات ملتحقات بكليات العلوم الإنسانية، حيث تصب معظم التخصصات التي تدرسها هذه الكليات فى تعزيز الدور التقليدي للمرأة كمدرسة و مربية، كما أن هذه التخصصات لا يوجد عليها طلب كبير في سوق العمل بينما يقل التحاقهن بشكل ملحوظ فى الفروع المطلوبة لسوق العمل مثل: الهندسة، الري، البيطرة...(8)

4- و لعل أصعب ما يواجه قضية المرأة فى مجتمعنا استمرار التعامل مع هذه القضية باعتبارها حركة نسائية تدعو إلى التحرر ومزيد من الحريات أكثر من كونها قضية لها منهاجيات لتحقيق فكرة إدماج المرأة فى التنمية الشاملة Gender Mainstreaming، وهو المدخل أو الفكر الذى يقود ويؤجج الجدل حول الدين وعلاقات وأدوار الرجل والمرأة فى الحياة العامة، وداخل الأسرة بدلا من توجيه الجهد إلى إيجاد الآليات المؤسسية لتفعيل المساواة الحقيقية بالقطاع الاقتصادى وعلى ارض الواقع العملى لصالح النمو والتنمية.

ومن هنا فإن التحدى يكمن فى توعية واعتراف الحكومات ومتخذي القرار بمدخل السياسات المستجيبة **للنوع الاجتماعى** كمنطلق لتبنى سياسات تأخذ فى الاعتبار نتائجها وأثرها على المرأة قبل إصدارها.

وان حل قضية المرأة: بتواجد المرأة عدديا فى مواقع العمل، بدلا من تحليل أوضاع المرأة الكيفية داخل العمل الذي يجعل من قضية المرأة قضية احتكاك وصراع بين الرجل والمرأة، فمما لا شك فيه ان تواجد المرأة فى كل المواقع الوظيفية على تنوعها واختلاف مستوياتها يعبر عن تقدمية المجتمع فى قبول دور المرأة المجتمعي.

على ان تحسين أوضاع المرأة فى سوق العمل خاصا كان ام حكوميا يحتاج إلى إصلاح الهياكل الوظيفية من خلال إيجاد منظومة من آليات ومعايير للشفافية وتكافؤ الفرص، لإتاحة الفرص للجميع دون ترك مساحات من التقدير الشخصي على أساس الجنس أو النوع ناهيك عن فرص المرأة فى

الحصول على التدريب الوظيفي والمهنى فى داخل العمل أو توفير فرص التدريب للمرأة عند عودتها للعمل بعد انقطاع نتيجة لقيامها بأعباء الأسرة.

يعتبر **الالتزام بالتخصيص المالى** لتمكين المرأة الاقتصادى من أهم الآليات المؤسسية المتصلة من ناحية بإيجاد فرص لعمل المرأة الحر فى مستويات اقتصادية متناهية وصغيرة ومتوسطة الحجم من ناحية، ومن ناحية اخرى توفير المشروعات والخدمات الاجتماعية اللائقة لتمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية، والذى يعرف على مستويات التخطيط القومى بالموازنات المستجيبة **للنوع الاجتماعى**. Gender Budgeting.

رغم كل الانجازات والمكتسبات التى تحققت للمرأة العربية فى العقود الأخيرة تظل قضية المشاركة الاقتصادية للمرأة تمثل إشكالية تؤثر على معدلات التنمية فى البلدان العربية.

ففى التقرير الصادر من البنك الدولى عام 2003 عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعنوان Unlocking the employment potential in the Middle East and North Africa، فإن البنك يؤكد أن حجم مشاركة المرأة العربية فى سوق العمل فى بلدان الوطن العربي هى الأدنى بين دول العام وان كانت تتفاوت فيما بينها.

وفى عام 2004 أصدرت منظمة العمل الدولية تقريرا بمناسبة اليوم العالمى للمرأة أشارت فيه إلى انه بالرغم من ان النساء يدخلن سوق العمل بأعداد قياسية فإنهن يواجههن نسبا أعلى من البطالة ويعملن مقابل أجور متدنية، فهن يمثلن حوالى 60% من إجمالى العمال الفقراء فى العالم والذي يقدر عددهم بـ: 550 مليون عامل.

وعلى الرغم من ان الفجوة بين عدد الرجال والنساء فى قوة العمل آخذه فى النقصان منذ عام 1993 فى جميع أنحاء العالم، فإن نقصان هذه الفجوة فى تفاوت من إقليم لآخر فعلى سبيل المثال، فإن نسبة النساء العاملات إلى الرجال فى الاقتصاديات المتحولة وشرق آسيا 91 و83 مقابل كل 100 رجل، بينما فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا فهي 40 امرأة مقابل كل 100 رجل. وحتى فى المهن التي هي من الناحية الثقافية والهيكلية، تعتبر من قبيل الوظائف النسائية كوظائف التمريض والتدريس، فإن النساء يحصلن على أجور اقل من الرجال بشكل عام فيها.

5- ضعف تقديرات الذات عند المرأة بتأثير أنماط التنشئة الاجتماعية والموروث الثقافي، حيث لم تطرح قضيتها الأساسية ضمن رؤيتها لنفسها على أسس أنها مورد انساني تتوزع طاقاته وقدراته فى مختلف المجالات والفروع، بل استغرقت فى نضالها المطلبي وانساقت وراء جزئيات

متفرقة تحررها من اضطهاد الرجل أو المساواة به في جميع الميادين أو تعديل بعض التشريعات والنصوص أو الخروج للعمل بصرف النظر عن نوعه ومردوده (9).

و تجدر الاشارة إلى أن أحد معوقات مساهمة المرأة في العملية التنموية هو شخصية المرأة في حد ذاتها، التي مازالت تعاني السلبية و عدم الثقة بالنفس، و أن الهدف الأول لها يتركز في حياتها الزوجية و حياة أطفالها، هذه العوامل مجتمعة تمثل ظواهر لا يمكن إغفالها على الرغم من أن أسبابها ترتبط بعملية تربوية، فمكانة الفتاة هي دون مكانة الفتى، و أساليب التربية لا تغذي فيها روح التفوق و الابداع في العمل المهني بل تغرس فيها ما يتيح للرجل اتخاذ القرارات الخاصة بها، إن هذا النمط من التنشئة ينسحب على الجنس الآخر فهو يزرع في مخيلته التفوق البيولوجي و الاجتماعي و الذي ينسحب على سلوكه اتجاه المرأة.

و ربما يكون أحد أسباب ضعف مساهمة المرأة في ميادين المجتمع المختلفة هي انعكاس لطبيعة العلاقة بين الجنسين، فالرجال ينقلون نظرتهم الخاصة عن المرأة إلى ميادين العمل و يعاملون النساء العاملات في مؤسساتهم في ضوء هذه المنطلقات فالنساء مثلا غير مؤهلات لتحمل مسؤوليات كبرى وعملهن غير ضروري.(10)

6- الاعتقاد بأن التعليم ثم العمل يفقد المرأة فرصة الزواج المبكر: فرغم التأكيد على ضرورة التعليم فإن هناك بعض العادات و التقاليد التي ما تزال تسيطر على سلوك الأفراد، و التي يمكن أن تشكل عائقا أمام تنمية المجتمع و هي الزواج المبكر، و الذي من شأنه أن يؤدي إلى الحرمان من التعليم و عدم مواصلته، ذلك لأن طبيعة التنشئة الاجتماعية غرست في أذهان الأولياء أن المكان المناسب للفتاة هو البيت و بالتالي لا داعي لذهابها ألى المدرسة أو الاستمرار في التعليم، وهذا من شأنه أن يؤثر سلبيا في عملية التنمية الاجتماعية ذلك لأن التمسك بمثل هذه العادات و دفع الفتاة إلى الزواج المبكر حال بلوغها يترتب عليه بقاء الأمهات أميات أو على مستوى حدود جدا من التعليم مع تدني مستوى الوعي لديهم و كل ذلك ينعكس على تربية النشء(11).

هذا من ناحية و من ناحية أخرى أكدت الدراسات أن المرأة أصبحت لا تقبل الزواج مثلما كانت عليه في الماضي إلا بعد أن تضمن مستقبلها المهني فنجدها قد ترفض أو تتزوج وفقا لشروطها الخاصة (12) و هذا ما يراه بعض الأطراف أحد عوامل انتشار ظاهرة تأخر الزواج و العنوسة بين النساء و هو ما لا يمت بأي صلة لأي شكل من أشكال التنمية.

7- يمكن الاشارة أيضا إلى دور **النسق القيمي و الثقافي** في تحديد إشكالية : مدى مشاركة عمل المرأة في عملية التنمية أو أنها تقف عائقا لها، فالقيم الثقافية تمارس دورا فعالا في عملية التنمية داخل المجتمع حيث تمثل القيم السلبية عائقا خطيرا أمام جهود التنمية و هنا تبرز الأبعاد الثقافية للتنمية في علاقتها بالقوة العاملة وخاصة النسوية، حيث إذا كانت القيم الثقافية تؤيد عمل المرأة فستعتبر عملها ذو انتاجية و مجهودها مقدرا و دورها فعالا في عمليات التنمية، غير أن البعض يرى أن لعمل المرأة آثارا سلبية على عملية التنمية فالمرأة العاملة من وجهة نظرهم إذا ما تزوجت و أنجبت أولادا أصبحت أكثر تهاونا و استرخاء في القيام بمسؤولياتها العملية، ما ينتج عنه ظواهر عديدة تتمثل أساسا في: عدم انتظامها، كثرة التأخر، الغياب، الانقطاع عن العمل بمبرر و بدون مبرر و رغبتها في الانصراف قبل المواعيد المحددة مما يخلق لها المشاكل مع الرؤساء و المسؤولين و الزملاء و هذا ما يؤثر على أدائها العملي بالسلب. (13)

8- وعلى الرغم من أهمية ما سعت إلى تحقيقه خطط التنمية، وفقًا لرؤية منطقية تتوافق مع العقل ولا تتنافى مع الأديان والشرائع فقد أغفلت إلى حد ما التركيز على القضية الأصل أو المرتكز الأساس في كل هذا ، وهو توفير **القاعدة الاقتصادية المستقلة** القائمة على النشاطات الإنتاجية والتي تعتمد على تشغيل كل القوى الاجتماعية القادرة على العمل والتي تعد المرأة انسانًا ومواطنة عاملة ذات إنتاجية تسهم في الاقتصاد ووفق قيمة مقاسة سواء كانت تعمل داخل المنزل أم خارجه وذلك وفق ما تحققه من نتائج. (14)

هذه المعوقات بمجملها تجسد مظاهر التمييز و الرجعية لدى مجتمعاتنا حيث نرى أن أعدادا متزايدة من النساء لا يحصلن على التدعيم أو التشجيع لتنمية و توظيف قدراتهن على قدم المساواة مع الرجال فهناك عوامل ثقافية و اجتماعية تقف عائقا دون حصولهن على قدر متساو من مستويات التعليم و الصحة و فرص العمل و تتظافر أنماط التنشئة الاجتماعية التقليدية و الممارسات التمييزية في العائلة لتعزز استمرار اللامساواة فيما يحتاج مجتمعنا إلى تكامل جميع القدرات لتحقيق التنمية الشاملة يظل نصف هذه الطاقات عرضة للإهمال.

و في هذا الاطار يمكن ادراج بعض الآفاق :

- ضرورة ادماج عنصر تنمية المرأة و مقومات تمكينها ضمن أولويات التنمية الوطنية.
- التوعية الفكرية المؤسسية للمفهوم الحقيقي للتشريع و النص الديني حول مكانة المرأة في الأديان و أهمية عملها و مشاركتها في تنمية الوطن.
- الارتقاء بالخدمات الاجتماعية بما يتوافق مع متطلبات العصر و تبيان أهمية دورها في إزالة عوائق خروج المرأة للعمل.

- تمكين المرأة للتعامل الواعي مع ظاهرة العولمة و التوسع في إنشاء مراكز للتدريب المهني و التقني للنساء.(15)

خاتمة:

إذا ما أريد لمفهوم التنمية أن يغدو طريقة في التفكير و العمل، لمواجهة ما يحيط بنا من تحديات فيجب أن يستهدف تحقيق الغايات الانسانية الأسمى: الحرية العدالة المساواة و الكرامة، فيتفق مع تعريف التنمية بوصفها اكتساب الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و المدنية لجميع المواطنين و الأفراد و تجسيدها في التحسين المستمر لمستوى المعيشة المادي و الروحي، فلا تقتصر التنمية على أن تكون تحسين مستوى المعيشة و إشباع حاجات الانسان الأساسية القائمة على التنعم المادي بل لتصبح تيارا فكريا ينمو في اتجاه أكثر شمولية يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الانسانية الكريمة مثل تحقيق الذات و التمتع بالكرامة الذي ينبع من المشاركة الفعالة لكل أفراد المجتمع جنبا لجنب ذكورا و إناثا في شؤون المجتمع كافة.

قائمة بالمصادر و المراجع:

1- نورية علي حمد و آخرون، المرأة و التنمية في الجمهورية اليمنية، سلسلة دراسات المرأة اليمنية في التنمية رقم 1 ، وزارة التأمين و الشؤون الاجتماعية، صنعاء، 1990، ص03

2- وليد خصام، العلاقة بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و النمو السكاني بالجزائر بين النظري و الواقع دراسة تحليلية من 1990 إلى 2010، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع و الديموغرافيا، باتنة، السنة الجامعية 2013-2014، ص35.

3- رحاب الشيخ ابراهيم: العقبات التي تضعف دور المرأة و مساهمتها في التنمية الاقتصادية

alolabor.org/final/images/stories/ALO/.../83-3.pdf اطلع عليه بتاريخ 04 مارس 2015 على الساعة 9.30

4- اسماعيل حسن: أبعاد التنمية، مطبعة النهضة ، الأردن، بدون طبعة، 1982، ص10.

5- علي الطراح، تمكين المرأة الخليجية بين تحديات مجتمعية و رؤى مستقبلية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المجتمع المدني و تمكين المرأة العربية، البحرين، فيفري 2006، ص01.

6- الأمانة العامة للقطاع الاجتماعي و ادارة المرأة، التحديات التي تواجه مساهمة المرأة في التنمية الشاملة، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل تنمية المهارات المهنية و القدرات التنافسية للمرأة العربية، دمشق، يوليو 2009، ص05.

7- آسيا غزال، دور المرأة العاملة في عملية التنمية الاجتماعية قطاع التعليم، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم و عمل، باتنة، السنة الجامعية 2002-2003،ص 45.

8- المجلس القومي للمرأة، التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية، بيكين ، ماي 2014، ص 44.

9- نفس المرجع، ص 45.

10- ضامر وليد عبد الرحمن، التحليل الاجتماعي لوضع المرأة في الفكر العربي الحديث، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية لجامعة حسيبة بن بوعلي العدد02 ، الشلف،2009، ص18.

11- هناء جاسم محمد السبعاوي، أثر الزواج المبكر للفتيات في عملية التنمية الاجتماعية دراسة ميدانية في مدينة الموصل، مجلة دراسات موصلية العدد 18، تشرين الثاني2007، ص ص 101-102.
12- فرحات نادية، عمل المرأة و أثره على العلاقات الأسرية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية لجامعة حسيبة بن بوعلي العدد08 ، الشلف،2012، ص133.
13- نفس المرجع، ص133.
14- رحاب الشيخ ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص05.